

عرض تجربة الرقمنة الإدارية لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر

دراسة حالة: التصريح عن بعد للاشتراكات لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة تيسمسيلت

Présentation of the digitization experience of Algeria's social security system
Study of the status of tele-declaration of contributions to the National Fund for Social
Insurance for Working Workers of the Tissemsilt Agency

ط.د. فني ياسين¹، أ.د. بكدي فاطمة²¹ جامعة الجليلي بونعامة بخميس مليانة الجزائر، مخبر الصناعة والتطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع، الجزائر، yassine.fenini@univ-

dbkm.dz

² جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة الجزائر، مخبر المقاوالاتية والتنمية المحلية لولاية عين الدفلى، الجزائر، f.bakdi@univ-dbkm.dz

تاريخ النشر: 2023/03/15

تاريخ القبول: 2022/11/28

تاريخ الاستلام: 2022/09/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى عرض تجربة الرقمنة الإدارية لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، من خلال استحداث خدمة جديدة لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS) تيسمسيلت، والمتمثلة في التصريح عن بعد للاشتراكات "Téléclaration"، وهذا ابتداء من سنة 2019، وللوصول إلى أهداف الدراسة اعتمدنا على الملاحظة والمقابلة الشخصية مع مجموعة من العمال على مستوى وكالة تيسمسيلت، ومجموعة من أرباب العمل في مختلف القطاعات بولاية تيسمسيلت والذين لهم صلة مباشرة بهذه الخدمة من خلال اختيار عشوائي لعينة الدراسة، والوقوف على طرق وكيفية التصريح عن بعد. أظهرت النتائج أن الرقمنة الإدارية من أولويات تطوير منظومة الضمان الاجتماعي بوكالة تيسمسيلت من أجل تقديم خدمات جيدة لأرباب العمل والمؤمنين اجتماعيا، والوصول إلى صفر ورقة من خلال التطبيقات، والمواقع الالكترونية لتجنب الطوابير، والضغط على المؤسسة مع التركيز على تكوين المورد البشري في ذلك.

كلمات مفتاحية: الرقمنة الإدارية، الضمان الاجتماعي، التصريح عن بعد للاشتراكات، الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء "CNAS"، الجزائر.

تصنيفات JEL : M150، H550

Abstract:

This paper aims to present the experience of digitization of the social security system in Algeria, through the introduction of a new service for National Fund for employed workers' Insurances (CNAS) of Tissemsilt, which is a Remote Declaration of subscriptions. "Téléclaration" from the year 2019 To reach the objectives of the study, we relied on the observation and personal interview with a group of workers at agency's Tissemsilt and a group of

employers in various sectors of the State of Tissemisilt who are directly related to this service through the simple random selection and the identification of ways and how to permit remotely.

Results showed that administrative digitization is one of the priorities for the development of the Tissemiselt social security system in order to provide quality services for employers and social believers dalsotoreach zero paper through applications and websites which allows to avoid queues and pressure on the enterprise with a focus on the composition of the human resource in it.

Keywords: Digitization, Social Security, Remote Declaration of subscriptions "Téledéclaration", Algeria.

Jel Classification Codes: M150, H550.

1. مقدمة:

يعد التطور الكبير الذي يشهده العالم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية من العوامل الرئيسية التي ساهمت في ظهور ثورة رقمية كبيرة، حيث ساعدت الحكومات في تقديم خدمات ذات جودة عالية، وبطريقة سهلة وسريعة للمواطنين في المؤسسات العمومية، وهذا في عدة قطاعات حساسة على غرار قطاع التأمينات الاجتماعية الذي يضع عدة تدابير وقوانين للحماية الاجتماعية التي تركز مبدأ وقيم التضامن والتآزر بين مختلف فئات المجتمع من خلال نظام الضمان الاجتماعي، والذي لا بد من المحافظة عليه بإدخال تقنيات وأنظمة حديثة ومتطورة مع تدريب الموارد البشرية عليها ليكونوا في مستوى تطلعات المؤسسة ورغبات المؤمنين اجتماعيا.

في هذا الصدد عملت الجزائر على غرار العديد من الدول على تطوير وعصرنة نظام الضمان الاجتماعي لتساعدها في تقديم خدمات راقية للمؤمنين وأرباب العمل، لذا تطرقنا في هذه الورقة البحثية إلى خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة تيسمسيلت، وبناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث في السؤال الرئيسي: ما هو واقع رقمنة نظام الضمان الاجتماعي من خلال خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات في الصندوق الوطني للتأمينات

الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة تيسمسيلت ؟

للإجابة على هذا السؤال الرئيسي والإحاطة بأهم جوانب الموضوع يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما معنى الرقمنة الإدارية؟، وما المقصود بخدمة التصريح عن بعد؟
- ما دور الرقمنة في تحقيق العدالة الاجتماعية للمؤمنين اجتماعيا في مؤسسة الضمان الاجتماعي وكالة تيسمسيلت؟
- هل ساعدت خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة تيسمسيلت في تحسين خدماتها لأرباب العمل؟

2. الفرضيات: وبهدف الوصول إلى الإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- تلعب الرقمنة الإدارية دورا كبيرا في تسهيل التعاملات الإدارية وتحسين تقديم الخدمة العمومية؛

- تعد الرقمنة الإدارية وسيلة فعالة من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية للمؤمنين اجتماعيا في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة تيسمسيلت؛

- تعتبر خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات من بين مظاهر رقمنة نظام الضمان الاجتماعي؛

3. الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العديد من النقاط التي تساعدنا على تحقيق الأهداف من أهمها ما يلي:

- عرض تجربة الرقمنة الإدارية لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر من خلال خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة تيسمسيلت؛

- التعرف على طرق وكيفية التصريح عن بعد للاشتراكات بالنسبة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة تيسمسيلت؛

- الوقوف على المشاكل التي تواجه أرباب العمل عند استعمال هذه الخدمة في التصريح عن العمال؛

4. الدراسات السابقة:

- دراسة د. عرابية الحاج و د. زرفون محمد، 2014، بعنوان "عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر" تجربة بطاقة الشفاء"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز تجربة عصرنة نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، من خلال استخدام البطاقة الالكترونية "الشفاء"، مع التركيز على مراحل إنشائها وكيفية استخدامها والمزايا والعيوب، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن البطاقة الالكترونية "الشفاء" لها أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة والمؤمنين اجتماعيا، وكذا الشركاء من خلال الحلول التي قدمتها للمشاكل العديدة سابقا، كالبيروقراطية، ثقل إجراءات التعويض... الخ، بمعنى أن هذه التجربة حققت رضا كبيرا.

- دراسة سكيل رقية، 2015، بعنوان "إصلاحات منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لمنظومة الضمان الاجتماعي من خلال عصرنة جميع هيئات الضمان الاجتماعي من جميع النواحي التكنولوجية والبشرية والبنية التحتية، وخلصت النتائج إلى أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الضمان الاجتماعي كبيرة لا يمكن إنكارها، والتي ساعدت كثيرا هيئات الضمان الاجتماعي على تحسين خدماتها للمؤمنين لهم اجتماعيا، والحفاظة على التوازنات المالية من خلال إيجاد مصادر تمويل جديدة، وكذا وضع مجموعة من القوانين التشريعية التي واكبت هذه الإصلاحات.

- دراسة يحيياوي إلهام، 2022، بعنوان "دور الرقمنة في ترقية الخدمة العمومية بالجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في مجال تقديم الخدمات العمومية من خلال البطاقة الذهبية واستخداماتها، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقمنة لها تأثير كبير على ترقية وترشيد الخدمة العمومية، وهذا عن طريق آليات جديدة تساعد على ذلك مثل شبكة الانترنت، ومختلف المعدات التقنية والتكنولوجية، فظهور البطاقة الذهبية للدفع الالكتروني شجع المؤسسات على قيام بخدمات عمومية إلكترونية.

5. منهجية البحث: اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على الوصف والتحليل الدقيق لموضوع محدد من خلال جمع البيانات، والمعلومات اللازمة لتكوين فكرة عن الموضوع قصد الوصول إلى نتائج علمية، ومنهج دراسة حالة من خلال الملاحظة والمقابلة الشخصية مع مجموعة من العمال على مستوى وكالة تيسمسيلت، ومجموعة من أرباب العمل في مختلف

القطاعات بولاية تيسمسيلت، والذين لهم صلة مباشرة بهذه الخدمة من خلال اختيار عشوائي لعينة الدراسة التي كانت على النحو التالي: 11 عامل من الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بوكالة تيسمسيلت، إضافة إلى 43 مؤسسة من مختلف القطاعات، ودراسة نظرية تعتمد على وصف الظاهرة محل الدراسة مع تحديد النقاط الإيجابية لرقمنة نظام الضمان الاجتماعي، ومدى فعالية خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بوكالة تيسمسيلت.

نلاحظ من خلال هاته الدراسات، أنها تناولت الرقمنة من عدة جوانب خاصة بعصرنة منظومة الضمان الاجتماعي والإصلاحات الكثيرة التي قامت بها الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، حيث هدفت دراستنا إلى إبراز تجربة عصرنة نظام الضمان الاجتماعي من خلال خدمة جديدة عن بعد للتصريح عن الاشتراكات مع التركيز على مراحل تطبيقها، وكيفية العمل بها مع إظهار العيوب والمزايا، وقد خلصت النتائج إلى أن خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات ساعدت كثيرا المؤسسات وأرباب العمل في سرعة التصريح و تفادي الأخطاء والتأخير مما ينجر عليه من عقوبات.

أولا: الإطار المفاهيمي حول الرقمنة الإدارية:

1. تعريف الرقمنة: لقد تعددت التعاريف التي أعطت مفهوما صحيحا وشاملا للرقمنة الإدارية بحيث:

تعرف الرقمنة الإدارية على أنها: "إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال الأمثل لمصادر المعلومات المتاحة، من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من أجل استغلال الوقت والمال والجهد وتحقيق المطالب المستهدفة والجودة المطلوبة". (عبد اللاوي، 2017، الصفحات 62-63)

يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط digitalization بأنه: "عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفراً إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصبح قابلة للاستقبال، والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية"، وهنا يتضح أن ترقيم النصوص عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلاً للمعاينة على شاشة الحاسوب. (يقطين، 2005، صفحة 259). وعرفت الرقمنة على أنها: "استنساخ راقى يمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها إلى سلسلة رقمية Chaine numérique، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم". (مهري سهيلة، 2019، صفحة 82)

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الرقمنة الإدارية أو الإدارة الالكترونية تتمثل في التغيير في نمط تقديم الخدمات الإدارية للمواطنين من أسلوب تقليدي يعتمد على مجموعة من الأوراق إلى أسلوب جديد يعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتحقيق هدف صفر ورقة وذلك توفيراً للجهد والوقت والمال.

2. أهداف الرقمنة الإدارية: يمكن حصر أغلب أهداف الرقمنة الإدارية في النقاط التالية:

✓ السرعة والمرونة في تقديم الخدمات للمواطنين من خلال تحويل كل التعاملات الإدارية الكترونياً؛

✓ استقبال وتوجيه عدد أكبر من العملاء في وقت واحد دون الحاجة إلى طوابير كبيرة؛

✓ تسهيل الأعمال الإدارية من خلال التطبيقات والمواقع الالكترونية؛

✓ سهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات الشخصية مع إمكانية المراقبة والتصحيح والمعالجة الفورية مما يساعد العامل

والمؤسسة على اتخاذ القرارات المناسبة؛

3. الصعوبات التي تواجه المؤسسات الجزائرية من أجل تبني الرقمنة الإدارية: هناك عدة أسباب تؤدي إلى صعوبة تطبيق الرقمنة

الإدارية في المؤسسات من بينها:

3.1. الصعوبات التقنية والتكنولوجية: والمتمثلة في ضعف البيئة التحتية وضعف الإنفاق على البحوث والتطوير بالإضافة إلى عدم

ضمان توفير متطلبات الرقمنة الإدارية عند كل مستقبلي الخدمة نتيجة ضعف الوعي الالكتروني أو نتيجة ارتفاع تكلفة الحصول عليها بالإضافة إلى عدم كفاية خطوط الاتصال وبطء شبكة الانترنت. (بوادي، 2018، صفحة 290)

3.2. الصعوبات التنظيمية والإدارية: والمتمثلة في:

- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الرقمنة الإدارية؛

- عدم القيام بالتغييرات المطلوبة لإدخال الرقمنة الإدارية؛ (الطائش، 2016، صفحة 29)

- غياب الإرادة السياسية الفعالة لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا المعلومات؛ (عاشور، 2010، صفحة 37)

- تطبيق أسلوب المركزية في كل الأشياء؛

3.3. الصعوبات البشرية:

- عدم وجود التخطيط لتطوير الموارد البشرية؛

- ضعف الإقبال على استخدام طرق التدريب المتاحة لتحسين الأداء للموارد البشرية؛ (الطائش، 2016، صفحة 32)

- غياب الوعي بثقافة التكنولوجيا وال فشل في التطوير؛ (سعد غالب، 2005، صفحة 262)

4.3. الصعوبات التشريعية:

- صعوبة الملاحقة القانونية لمخترقي المعلومات، ومزوريها وطول إثبات تورطهم؛ (بوادي، 2018، صفحة 291)

- صعوبة إيجاد بيئة تشريعية وقانونية تتناسب والعمل الرقمي مما يتطلب جهد ووقت طويل؛ (ابن السبتي، 2016، صفحة 43)

6.3. الصعوبات الأمنية والاجتماعية: تتطلب الرقمنة الإدارية فسخ المجال لتبادل المعلومات والحصول عليها فور طلبها إلا أنه هناك

مشاكل تصعب ذلك منها:

1.6.3. الاختراق: ويعتبر الهجوم على المواقع واختراقها على شبكة الانترنت. (الجنهيهي، 2006، صفحة 26)

2.6.3. الفيروسات: هي عبارة عن برامج لها أهداف تدميرية تهدف إلى إحداث أضرار جسيمة بنظام الحاسوب سواء البرامج أو

المادية. (الفتال، 2008، صفحة 67)

3.6.3. التجسس الإلكتروني: بعد ثورة المعلومات والتقنيات التي اجتاحت العالم، قلصت دول العالم خاصة المتطورة منها اعتمادها

على العنصر البشري على الرغم من أهميته وأولويته في كثير من المجالات لصالح التقنية، والتجسس إحدى هذه المجالات، ومن الطبيعي أنه

عندما تعتمد الدول على نظام الإدارة الإلكترونية فستحول أرشيفها إلى أرشيف الكتروني، وهو ما يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها، وحتى إتلافها سواء المتعلقة بالأشخاص أو الشركات أو الإدارات وحتى الدول. (المير، 2008، صفحة 43)

4. عوامل نجاح الرقمنة الإدارية: يجب على المسؤولين في المؤسسات والمنشآت الحكومية، أو الأهلية الذين يرغبون في التحول إلى الرقمنة الإدارية أن يأخذوا في الاعتبار عدة عوامل لتحقيق النجاح في المؤسسة أهمها:

- تحقيق التوثيق الإلكتروني للمعاملات الإدارية المختلفة، وإلغاء الأرشيف الورقي المعرض للتلف والتزوير ووضوح الرؤية الإستراتيجية والاستيعاب الشامل لمفهوم الرقمنة الإدارية من تخطيط وتنفيذ وإنتاج وتشغيل والتطوير المستمر لإجراءات العمل ومحاولة توضيحها للموظفين لإمكانية إستعابها، وفهم أهدافها مع التشديد على تدوينها وتصنيفها؛ (بوزوالغ، 2018، صفحة 13)

- التقليل من الملفات من أجل تحقيق الشفافية في التعاملات الإدارية اليومية؛
- تخفيض التكاليف؛
- تكوين وتدريب الإطارات والعمال على استعمال التكنولوجيا الحديثة؛
- تزويد الأجهزة بأنظمة أمن متطورة وهذا للحفاظ على سرية المعلومات؛
- الاستفادة من التجارب السابقة، وعدم الوقوع في نفس الأخطاء السابقة مع العمل على تحديث وتطوير جميع الأجهزة والتقنيات الحديثة ومواكبة التطور التكنولوجي؛

ثانيا: الإطار المفاهيمي حول الضمان الاجتماعي:

1. مفهوم الضمان الاجتماعي: تنص المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على أن لكل فرد من أفراد المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي، وواجب توفير ما يحتاجه عن طريق الدولة التي يقيم بها، حيث يجب على كل دولة تنظيم مواردها لضمان توفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لكرامة الإنسان، وتنمية شخصيته كعضو فعال في المجتمع.

كما يمكن تعريف الضمان الاجتماعي على أنه: "نظام قانوني يرمي إلى ضمان عيش المواطنين في حد أدنى يليق بالكرامة الإنسانية عن طريق حماية قدرتهم على العمل، وتأمين دخل بديل يعوضهم عن الدخل المنقطع، بسبب البطالة أو المرض، أو الإصابات أو العجز أو الشيخوخة أو الولادة، أو الوفاة، ومساعدتهم على تغطية الأعباء العائلية الناشئة عن الزواج والولادة، والنفقات الاستثنائية الناشئة عن العجز، والمرض والوفاة، وكل ذلك ضمن الحدود التي يقرها القانون". (ماموني، 2019، الصفحات 99-100)

ويعرف التأمين الاجتماعي على أنه: "كل تأمين إجباري من الدولة يهدف إلى توفير الحماية المادية للطبقات الضعيفة للمجتمع في حالة تعرضهم لأخطار ليس في قدرتهم تحملها كأخطار المرض أو حوادث العمل، العجز أو الوفاة المبكر، البطالة، أو وصولهم سن الشيخوخة". (إبراهيم علي إبراهيم، 2003، صفحة 488)

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص أن: الضمان الاجتماعي عبارة عن أنظمة وبرامج من أجل حماية اجتماعية للأفراد من الأخطار المهنية والعجز والشيخوخة والإعاقة والبطالة، من خلال تقديم خدمات اجتماعية وصحية ودعم مالي المتمثل في التعويضات.

2. أهمية وأهداف نظام الضمان الاجتماعي: إن لنظام الضمان الاجتماعي أهمية وأهداف كبيرة نذكرها فيما يلي:

1.2 أهمية الضمان الاجتماعي: تكمن أهمية الضمان الاجتماعي في أنه يوفر مصدر دخل للإنسان عندما لا يكون قادراً على العمل وكسب رزقه تماماً، كما يحدث في حالات العجز التام، أو بعد التقاعد في سن الشيخوخة، أو في فترة البطالة، فكل هذه الحالات هي حالات إنسانية يجب على الدولة أن تتكفل بتقديم ما يلزم إلى هذا الشخص، وذلك لصون كرامته، ومنعه من التسول واستجداء الناس. وتكمن أهمية الضمان الاجتماعي للمؤسسة في قدرة هذه المؤسسات العالية على رفع الاقتصاد الوطني بما يلزم من خلال إقامة المشاريع والاستثمارات، وتشغيل أموال الضمان التي تجمعها من الناس في المشاريع الراجحة، بالإضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على خلق فرص العمل المختلفة، وتشغيل العاطلين عن العمل من خلال المشاريع التي تدخل فيها كشريك أساسي.

2.2 أهداف نظام الضمان الاجتماعي: يهدف نظام الضمان إلى مجموعة من النقاط أهمها:

- حماية الأفراد، وتأمينهم ضد بعض الأخطار الاجتماعية مثل المرض، الوفاة، البطالة، حوادث العمل؛
- المساهمة في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال إعادة توزيع المداخل، أي الاقتطاع من دخل الفئة العاملة، وتوزيعها على الفئة غير القادرة على العمل مثل فئة المتقاعدين؛
- تحقيق التكافل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع، وتقديم مساعدات الضمان الاجتماعي بوصفه حقاً مشروعاً يقدره المجتمع لكل الفئات المحتاجة من أبنائه، وليس فقط منحة أو هبة من ذوي البر والإحسان؛

3. هيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر: يتكون نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر من هيئات وطنية، متمثلة في مجموعة من الصناديق، أذكر منها ما يلي:

1.3 الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الأجراء (CASNOS):

تم إنشائه بموجب المرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 04/01/1992 المتعلق بتنظيم الإطار القانوني والإداري والمالي وذلك من خلال التغطية الاجتماعية لغير الأجراء تغطية الأداءات، وذلك بعد القيام بعملية التحصيل من هذه الفئة حصل هذا الصندوق على الاستقلالية المالية سنة 1995، ويتولى القيام بالمهام التالية:

- ✓ تنظيم ومراقبة ومتابعة نشاط الوكالات الولائية؛
- ✓ التأمينات الاجتماعية لفئة الغير الأجراء؛
- ✓ تحصيل اشتراكات من غير الأجراء لإعادة توزيعها على شكل أداءات؛

2.3 الصندوق الوطني للتقاعد (CNR):

بموجب القانون 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983، والمتعلق بالتقاعد، تم تأسيس نظام وحيد للتقاعد، وشهد قانونه الأساسي عند التعديلات، وذلك حسب الأمرين رقم 96-18 المؤرخ في 06 جويلية 1996، والرقم 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997، كذا القانون رقم 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999 يمنح للأجير معاش للتقاعد، يقوم هذا الصندوق بمنهج تقاعد للأجير عندما يصل سن معينه وبشروط معينه.

3.3 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): قد تم إنشاؤه طبقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المنشئ لنظام التأمين على البطالة، فحسب المادة 30 من هذا المرسوم "تعهد إدارة نظام التأمين عن البطالة إلى صندوق وطني مستقل، ويحدد القانون الأساسي للصندوق، ومهامه بمرسوم تنفيذي"، وحسب المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 يوليو 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، يتمتع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وتتمثل مهمة الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها في ما يلي "المادة 04" يضبط باستمرار بطاقة المنخرطين، ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين على البطالة، ورقابة ذلك ومنازعاته، ويساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل، وإدارتي البلدية والولاية إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين على البطالة، يؤسس ويحفظ صندوق الاحتياطات حتى يتمكن من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف.

4.3 الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري (CACOBAT): بموجب الأمر رقم 97-01 المؤرخ في جانفي 1997، تم تأسيس منحه تعويض البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري، وتكفل هذا الصندوق بتسييرها، ويتولى الصندوق القيام بالمهام التالية:

- تأمين تسيير العطل المدفوعة الأجر، والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية للقطاعات التي تدخل في دائرة اختصاصهم من خلال المدفوعات التي تكفل لهم المحافظة على مداخلهم؛

- ضمان تحصيل الاشتراكات، والعمل على التكوين احتياطي موجه لتأمين تحويل التعويضات؛

5.3 الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء (CNAS): يعد الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، مؤسسة عمومية اقتصادية ذات تسيير مستقل طبقا للقانون رقم 83/11 المؤرخ في 02/07/1983، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية، يتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلالية والمالية، والمرسوم التنفيذي رقم 07-92 المؤرخ في 04 جانفي 1992 والذي يتضمن الصفة القانونية لصناديق الضمان الاجتماعي، وكذا التنظيم الإداري والمالي، ويقوم بتغطية الأخطار الاجتماعية لفئة العمال الذين يتقاضون أجور بصفه عامة، بالإضافة إلى بعض الفئات الخاصة مثل (المعوقين، المجاهدين، الطلبة... الخ)، ويغطي هذا الصندوق مختلف أداءات التأمينات الاجتماعية لفئة الأجراء.

الجانب التطبيقي:

ثالثاً: عرض تجربة الرقمنة لمنظومة الضمان الاجتماعي من خلال خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء: لقد عملت المؤسسة على تحسين الخدمات المقدمة للمؤمنين اجتماعياً، والمستخدمين وعملائها من خلال مجموعة من الإصلاحات التي شملت جميع الجوانب الإدارية والتقنية والبنية التحتية، وهذا لمواكبة كل التطورات الحاصلة، وقام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بانتهاج إستراتيجية رقمنة جميع المصالح، ورفع كفاءة العمال في المجال التكنولوجي، وتطوير الهياكل على مستوى جميع الوكالات الولائية.

لهذا قامت المؤسسة بالاهتمام بالعنصر البشري عن طريق إقامة دورات تكوينية مختصة لجميع العمال في كيفية استخدام التطبيقات، والبرامج في الأعمال اليومية، من خلال رقمنة الإدارة، مع إعادة تهيئة، وعصرنة جميع المنشآت القاعدية، وتزويدها بالأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة على غرار الحواسيب، والشبكات المعلوماتية، إضافة إلى ذلك تم عصرنة مراكز العلاج، والمراقبة الطبية من خلال رقمنة جميع قواعد بيانات الضمان الاجتماعي، وملفات المؤمنين، وأرباب العمل للتقليل من استعمال الوثائق الورقية، وإنشاء مركزين لشخصنة البطاقة الالكترونية "الشفاء" (مركز بن عكنون والأغواط)، وتعميم استعمالها.

كما قامت بتحسين آليات تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي، وتطبيق سياسة جديدة في تعويض الأدوية من خلال عدة قرارات خاصة بالتسعييرة المرجعية، إضافة إلى ذلك تم أرشفة جميع الوثائق، والمعلومات المهمة الخاصة بالمؤسسة، والمؤمنين اجتماعياً، وهذا لضمان حقوقهم من خلال فتح 03 مراكز جهوية للأرشيف مجهزين بأحدث التقنيات والمعدات.

لهذا سوف نسلط الضوء على هذه التجربة على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لوكالة تيسمسيلت، والتي تعد مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي، تمتاز بالاستقلالية المالية في التسيير، تم إنشائها أواخر سنة 1986 بعدما كانت تابعة للمؤسسة تيارت، تحتوي على 157 عامل وعاملة في جميع المناصب والتخصصات، حيث تقوم المؤسسة بالمهام التالية:

- ✓ تسيير الأداءات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية والأداءات العائلية؛
- ✓ منح رقم تسجيل وطني للمؤمنين اجتماعياً و المستخدمين؛
- ✓ تحصيل الاشتراكات الشهرية وتسيير المنح العائلية؛
- ✓ المساهمة في ترقية سياسة الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية؛

3. طريقة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في 11 موظف موزعين على المديرية الفرعية للتحصيل ومنازعات التحصيل، ونيابة المديرية للإعلام الآلي والمعلوماتية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت، القائمين على هذه الخدمة، وكذلك 43 عينة عشوائية بسيطة لأرباب العمل في مختلف القطاعات العمومية (الإدارية والاقتصادية)، والمؤسسات الخاصة المعنيين بالتصريح عن عمالهم عن بعد.

الجدول 01: يمثل مجتمع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت.

المصلحة	الوظيفة	المؤهل العلمي
نيابة المديرية للإعلام الآلي والمعلوماتية	نائب المدير	جامعي
	مسؤول شبكات الإعلام الآلي	جامعي
	مهندس الدولة للإعلام الآلي درجة 02	جامعي
	مهندس الدولة للإعلام الآلي درجة 03	جامعي
	رئيس مصلحة قاعة الآلات	جامعي
	مسؤول الصيانة	جامعي
المديرية الفرعية للتعليم ومنازعات التحصيل	مدير فرعي	جامعي
	رئيس مصلحة المنازعات	جامعي
	رئيس مصلحة التقييم	جامعي
	رئيس مصلحة التصريح	جامعي
	المسؤول القانوني	جامعي

المصدر : من إعداد الباحثين من خلال المعلومات المقدمة من طرف للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت.

من خلال الجدول نلاحظ أن الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت، يعتمد في تطبيق الرقمنة الإدارية على عمال ذو مستوى جامعي، يمكنهم من استعمال التكنولوجيا الحديثة بسهولة، مما ينعكس على كفاءتهم، وسرعتهم في ممارسة مهامهم اليومية على مستوى كل من نيابة المديرية للإعلام الآلي والمعلوماتية، والمديرية الفرعية للتعليم ومنازعات التحصيل، خصوصا فيما يتعلق بخدمة التصريح عن بعد للاشتراكات.

الجدول 02 : يمثل عينة الدراسة حسب عدد المؤسسات المنخرطة حسب القطاع والعمال المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت.

قطاع المؤسسة	عدد المؤسسات المنخرطة لدى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت لسنة 2022	عدد العمال المصرح بهم للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت لسنة 2022
المؤسسات العمومية الإدارية	258	52774
المؤسسات العمومية ذات طابع اقتصادي	219	25856
المؤسسات الخاصة في جميع المجالات	7026	8196
المجموع	7503	86826

المصدر : من إعداد الباحثين من خلال المعلومات المقدمة من طرف للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الخاصة المنخرطة بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت كبير، مقارنة بالقطاعات الأخرى، لكن هذا لا يعكس عدد العمال الحقيقي المصرح بهم بحيث نجد 7026 مؤسسة خاصة، يقابلها 8196 مؤمن فقط أي بمعدل 1.16 عامل لكل مؤسسة، وهذا ما يفسر أن مشكل عدم التصريح هو التهرب أو عدم كفاءات المؤسسات الخاصة في استعمال التكنولوجيا الجديدة في تصريح العمال عن بعد.

4. أدوات جمع البيانات: اعتمدنا في جمع البيانات على المقابلة الشخصية والملاحظة في المؤسسة محل الدراسة، وأرباب العمل، بحيث قمنا في البداية بمقابلة الموظفين المعنيين بخدمة التصريح عن بعد في المؤسسة محل الدراسة، وطرح العديد من الأسئلة عليهم، وذلك من أجل جمع المعلومات المناسبة للاستفادة منها في دراستنا هذه، ونفس الأمر بالنسبة لمصالح التصريح بالعمال لدى أرباب العمل المعنيين بمجتمع الدراسة، ومن خلال تواجدها على مستوى المؤسسة وقفنا عن قرب على واقع تطبيق خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات لدى المؤسسة محل الدراسة، وأرباب العمل المعنيين مباشرة بهذه الخدمة، والتعرف على طرق وكيفية التصريح عبر الانترنت عن طريق الملاحظة.

5. مفهوم التصريح عن بعد للاشتراكات:

يعتمد تحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي بالجزائر على مبدأ النظام التصريحي مع حق الرقابة البعدية من قبل الهيئة المكلفة بالتحصيل، وبموجب أحكام القانون 14-83 تقع على عاتق صاحب العمل المكلف مسؤولية التعريف بنفسه، وبأجرائه لدى هيئة الضمان الاجتماعي المختصة إقليمياً، كما يقوم بالتصريح، ودفع اشتراكات أجرائه في الآجال التي يحددها ذات القانون، حيث كان التصريح عن النشاط والعمل بطريقة تقليدية متمثلة في تنقل أرباب العمل إلى مصالح الضمان الاجتماعي، ودفع ملف كبير والانتظار طويلاً مع ملئ استمارات للتصريح الشهري والسنوي، لكن ومن أجل تسهيل عملية التصريح الشهري والسنوي لأرباب العمل قام الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال بالأجراء لوكالة تيسميسيلت باستحداث خدمة جديدة عن بعد بواسطة الانترنت لتصريح باشتراكات العمال، وهي خدمة جديد تم اعتمادها رسمياً في سنة 2019 من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء في جميع وكالاتها الولائية عبر الوطن في إطار عصرنه منظومة الضمان الاجتماعي، بحيث يعتبر دفع الاشتراكات من أهم الحقوق الخاصة بالعمال من أجل حصولهم على التعويضات الصحية والاجتماعية والتقاعد... الخ.

ومن أجل هذا سوف نتطرق في ورقتنا البحثية إلى طرق وكيفية التصريح عن بعد للاشتراكات الاجتماعية مع العلم أن حصص الاشتراكات المدفوعة للضمان الاجتماعي 09% اشتراك العامل مقتطعة من أجرته محسوبة من أجر المنصب و 26% اشتراك رب العمل، وتكون محسوبة من أجر المنصب للعامل.

1.5 كيفية التصريح عن بعد للاشتراكات:

من أجل التصريح بالاشتراكات الاجتماعية للضمان الاجتماعي؛ لابد من توفر المستخدم أو رب العمل على الانترنت، ومتصفح كروم (Chrome) أو فيرفوكس (Firefox).

2.5 كيفية التصريح للاشتراكات الشهرية والفصلية:

يتم التصريح الشهري خلال 30 يوما التي تلي الشهر إذا كان رب العمل يشغل أكثر من 10 عمال، وفي حالة أن رب العمل شغل أقل من عشرة عمال أي من 1 إلى 9 عمال فيقوم بالتصريح الفصلي (الثلاثي) خلال 30 يوما التي تلي الفصل، ولتصريح بالعمال عن بعد لابد من إتباع الخطوات التالية:

✓ الدخول إلى الموقع الرسمي <https://teledeclaration.dz> ثم الضغط على صفحة التصريح عن بعد؛

✓ ظهور نافذة لوضع اسم المستخدم، وكلمة السر يتم الحصول عليها بتقديم طلب إلى مصالح الضمان الاجتماعي؛

✓ بعد الدخول تظهر لك القائمة الرئيسية الخاصة بالتصريح في شكل أيقونات من 1 إلى 6 يتم فيها الضغط على الأيقونة رقم 1 التي تظهر لنا ثلاث حالات مختلفة هي:

الحالة الأولى: الفترة مصرح بها (période déjà déclarée)، يعني أن المستخدم قد صرح بالاشتراكات هذه الفترة؛

المرحلة الثانية: تجاوز أجال التصريح (délai dépassé)، يعني تجاوز الآجال القانونية، كما وضعناها في السابق؛

الحالة الثالثة: وهي الحالة الطبيعية، حيث تظهر نافذة التصريح للفترة المناسبة؛

3.5.3 مراحل التصريح للاشتراكات الاجتماعية الشهرية والفصلية: تمر عملية التصريح عن بعد بعدة مراحل متسلسلة:

1.3.5 تسجيل عدد العمال ووعاء الاشتراكات (assiette): نضغط على أيقونة cotisation، ونسجل عدد العمال والوعاء الخاص بالاشتراكات الاجتماعية، وكذلك نسجل الوعاء الخاص بالعمال ذوي الاحتياجات الخاصة ونضغط suivant.

2.3.5 تسجيل حالة حركة العمال (état des mouvement des salariés-EMS): عند كل تصريح يجب المرور إجباريا على حركة العمال، وذلك بطريقة نظامية حتى ولو لم يكن أي تغيير في عدد العمال الداخليين أو الخارجيين من الشركة أو صاحب العمل، وهناك حالتين الأولى: عدم وجود حركة في عدد العمال، ونضغط على suivi للمواصلة، والثانية: في حالة وجود حركة في عدد العمال، يمكن إضافة عامل آخر عن طريق تسجيل معلومات، وبيانات العامل، ثم نضغط على الدخول أو الخروج (entrée ou sortie) ثم الضغط على التأكيد.

3.3.5 التأكد من المعطيات المسجلة: في هذه المرحلة يجب مراقبة المعطيات التي تم التصريح بها من حيث الوعاء وحركة العمال قبل الضغط على أيقونة تسجيل التصريح enregistre DAC بالرجوع وتصحيح المعطيات، وبعد ذلك يتم التأكيد بالضغط على valider، كما يمكن للمستخدم أو رب العمل الاطلاع على جميع التصريحات التي قام بها خلال الفترة السابقة بالضغط على أيقونة consultation DAC.

4.5 كيفية التصريح للاشتراكات الاجتماعية السنوية:

من خلال الواجهة الرئيسية للموقع نضغط على أيقونة DAS déclaration annule des salaire، وتحميل ملف التصريح السنوي للاشتراكات، والقيام بعملية المراقبة للأجور، والبيانات المدخلة من قبل، والقيام بالتصحيحات اللازمة إن وجدت الأخطاء لكي يتم قبولها في مصالح الضمان الاجتماعي، وبعد التأكد من المعلومات وبيانات يمكن تحميل التصريح على الحاسوب بالضغط على أيقونة télécharger.

وفي الأخير يقوم المستخدم أو رب العمل باختيار إحدى الطرق المعتمدة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية

لعمال الأجراء من أجل دفع الاشتراكات وهي:

✓ الدفع عن طريق البطاقة البنكية؛

✓ الدفع عن طريق شيك بنكي؛

✓ الدفع عن طريق الانترنت؛

6. أهداف خدمة التصريح عن بعد: لقد اعتمدت هذه الخدمة لتحقيق الأهداف التالية:

1.6 بالنسبة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت:

✓ التحكم الأمثل بعدد العمال المصرحين في الآجال القانونية؛

✓ تحسين نوعية الخدمة، وريح الوقت؛

✓ إنشاء بنك معلومات دقيق، وضبط الإحصاءات؛

✓ تسهيل عملية المراقبة القبلية، والبعدية لحركة العمال؛

2.6 بالنسبة لأرباب العمل:

✓ تقليص الإجراءات الإدارية؛

✓ السرعة والدقة في التصريح عن العمال؛

✓ تفادي التأخيرات المتكررة عند التصريح بالعمال الجدد؛

✓ الاطلاع اليومي على حركة العمال السابقين و اشتراكاتهم السنوية؛

✓ سمحت هذه الخدمة باستخراج كل الوثائق ذات الصلة إلكترونيا؛

✓ تخفيف عناء التنقل لمصالح الضمان الاجتماعي من أجل التصريح الشهري أو السنوي للعمال؛

✓ التصريح بالعمال في الآجال القانونية وتفادي الغرامات؛

7. خاتمة:

قد عملت الجزائر منذ الاستقلال على تطوير منظومة الضمان الاجتماعي من خلال استحداث هيئات تسهر على تطبيق النظام، ومن أجل ذلك قامت برقمنة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت، وإدخال التكنولوجيا الحديثة في تعاملاتها الإدارية اليومية في جميع المجالات على غرار خدمة التصريح عن بعد للاشتراكات.

وبعد الدراسة أظهرت النتائج أن الرقمنة الإدارية من أولويات تطوير منظومة الضمان الاجتماعي بوكالة تيسمسيلت من أجل تقديم خدمات جيدة لأرباب العمل، والمؤمنين اجتماعيا، والوصول إلى صفر ورقة من خلال التطبيقات، والمواقع الالكترونية لتجنب الطوابير، والضغط على المؤسسة مع التركيز على تكوين المورد البشري في ذلك.

النتائج: من خلال الدراسة التي قمنا بها بالاعتماد على المقابلة الشخصية، والملاحظة على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت، وأرباب العمل على مستوى ولاية تيسمسيلت توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ يعتمد مشروع رقمنة منظومة الضمان الاجتماعي على توفير جميع المعدات، والأجهزة التكنولوجية الحديثة والمتطورة؛

✓ عدم كفاءة المورد البشري يعد عائق كبير في تبني مشروع عصنة ورقمنة الإدارة؛

✓ للرقمنة الإدارية دور كبير في تسهيل الإجراءات الإدارية ربما للوقت، وتقديم خدمات راقية للمواطنين؛

- ✓ يعد الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة تيسمسيلت من المؤسسات الرائدة والساعية للتحويل من الإدارة التقليدية إلى إدارة الكترونية بامتياز في جميع تعاملاتها الإدارية اليومية؛
- ✓ ساعدت خدمة التصريح عن بعد أرباب العمل بالتصريح بالعمال من أي مكان وزمان دون التنقل لمصالح الضمان الاجتماعي.
- التوصيات:** بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى أهم التوصيات التالية:
- ✓ يجب على السلطات المعنية بتوفير تدفق عالي للانترنت من أجل تحقيق السرعة والنجاعة في تقديم الخدمات الالكترونية؛
- ✓ الاهتمام بتكوين ورفع كفاءات العنصر البشري خاصة عندما يتعلق الأمر برقمنة وعصرنة الإدارة؛
- ✓ إقامة دورات تكوينية للعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والبرامج والتطبيقات المستحدثة داخل المؤسسة؛
- ✓ تكثيف الأيام الإعلامية التحسيسية حول القوانين والامتيازات الخاصة بالتصريح عن العمال في الآجال القانونية؛
- ✓ تشجيع وتحفيز المؤسسات الخاصة على التوظيف من خلال تقليص مبلغ الاشتراك ووضع امتيازات جديدة؛
- ✓ تحسين جودة الخدمات من خلال آراء المواطنين والشركاء والزبائن؛

9. قائمة المراجع:

1. إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين و رياضياته، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.
2. إيهاب خميس أحمد المير، متطلبات التنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الالكترونية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2008.
3. بوادي فاطنة، بوشنافة أحمد، تطبيق الإدارة الالكترونية لعصرنة التسيير العمومي، مجلة "دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية"، المجلد 07، العدد 2018، 01.
4. بوزووالغ نور الدين، بن عزوز عمار، الإدارة الالكترونية كآلية لتحسين خدمة الإدارة العمومية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، دراسة حالة بلدية باب الوادي، الجزائر، جامعة البليدة، العدد 2018، 13.
5. دلال صادق الجواد، حميد ناصر الفتال، أمن المعلومات، الأردن، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.
6. سعد غالب ياسين، الإدارة الالكترونية و أفاق تطبيقها العربية، السعودية، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 2005.
7. سعيد يقطين، من النص إلى النص المرتبط، مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2005.
8. مهري سهيلة، نحو إستراتيجية لنجاح مشاريع رقمنة الوثائق التخطيط العلمي بمشروع لرقمنة الوثائق لمؤسسة سونطراك، مجلة بيليفيليا لدراسات المكتبات و المعلومات، مجلد 01، 2019، ص82.
9. سعيدي ابتسام، ابن السبتي عبد المالك، معوقات تطبيق مشاريع الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائرية، البوابة العربية للمكتبات و المعلومات، العدد 43، 2016 .
10. عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.
11. عبد السلام عبد اللاوي، أهمية الرقمنة في عصرنة و تفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون، العدد 07.
12. ماموني فاطمة الزهراء ، واقع الضمان الاجتماعي في الجزائر و الأفاق نحو تعزيز الحماية الاجتماعية المستدامة، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 33 – الجزء الرابع/ديسمبر 2019.

13. منير عبد الله عثمان الطائش، علاقة الإدارة الالكترونية والثقافة التنظيمية بالأداء الوظيفي، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية، بمالانج، 2016.
14. منير محمد الجنيبيهي، أمن المعلومات الالكترونية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006.